

# تثمين جاذبية المدن الصغيرة والمتوسطة الواقعة في فضاء المدن المتروبولية - دراسة حالة ولاية سطيف

عنون نورالدين<sup>(1)</sup>، حجيرة الياس<sup>(2)</sup>

(1)-(2) قسم الجغرافيا وتهيئة الاقليم – جامعة باتنة 2

<sup>1</sup>University Batna 2/STU/GAT ,Batna, Algeria [anounenouridine@yahoo.fr](mailto:anounenouridine@yahoo.fr)

<sup>2</sup>University Batna 2/STU/GAT ,Batna, Algeria [hadjira.lyes@yahoo.fr](mailto:hadjira.lyes@yahoo.fr)

## EVALUATING THE ATTRACTIVENESS OF SMALL AND MEDIUM-SIZED TOWNS LOCATED IN THE METROPOLITAN AREA - CASE STUDY OF THE WILAYA OF SETIF

**ABSTRACT:** Small and medium cities play an important role in balancing and regulating the developmental dynamic within the geographical regions, and their functional performance is linked on the one hand to the extent of the dominance of the major cities in whose orbit these small and medium cities revolve, and on the other hand on the quality of the equipment residing in them and on the size and type of the rural area they serve. In this context, our contribution, which is based on a study we conducted on the urban poles scattered in the territory of the state of Setif, is an attempt to think about the development of the urban network, focusing mainly on functional harmony, through achieving equality and regional integration in the distribution of spheres of influence between the influence of small and medium cities and the influence of space Metropolis formed from the cities of Setif and El Alama. The research concluded that in order to avoid the emergence of developmental differences between communities and to respect the frameworks in which sound spatial relations are established, which link urban centers at their various levels, and which can in no way neglect the basic needs of the residents of the surrounding rural areas, it must be relied on a basin Life, as a spatial unit that expresses the real field or the field of interaction, within which goods and services are obtained, which are among the most important aspects of the daily life of the population who reside in the countryside and the population of centers belonging to the base of the urban pyramid

**KEYWORDS:** Setif state, sphere of influence, basin of life, spatial unity, spatial equality, spatial differences.

**ملخص:** تلعب المدن الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في توازن وتنظيم الديناميكية التنموية داخل الأقاليم الجغرافية، وارتباط أداءها الوظيفي من جهة على مدى هيمنة المدن الكبرى التي تدور في فلكها هذه المدن الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى على نوعية التجهيزات الموطنة فيها وعلى حجم ونوع المجال الريفي الذي تخدمه. في هذا السياق، تدرج مساهمتنا التي تستند لدراسة قمنا بها حول الأقطاب الحضرية المنتشرة في إقليم ولاية سطيف، كمحاولة للتفكير في تنمية الشبكة الحضرية، تركز أساسا على التناغم الوظيفي، من خلال تحقيق المساواة والتكامل الإقليمي في توزيع مجالات النفوذ بين نفوذ المدن الصغيرة والمتوسطة ونفوذ الفضاء المتروبولي المشكل من مدينتي سطيف والعلمة.

وقد خلص البحث أنه من أجل تفادي بروز فوارق تنموية بين التجمعات ومع احترام الأطر التي تتم فيها العلاقات المجالية السليمة، التي تربط بين المراكز الحضرية بمختلف مستوياتها، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تهمل الاحتياجات الأساسية لسكان المناطق الريفية المحيطة، يجب الاعتماد على حوض الحياة، كوحدة مجالية تعبر عن المجال الحقيقي أو مجال التفاعل، الذي يتم ضمنه الحصول على السلع والخدمات التي هي من أهم أوجه الحياة اليومية للسكان الذين يقيمون في الريف وسكان المراكز المنتمية لقاعدة الهرم الحضري.

**كلمات دلالية:** ولاية سطيف، مجال النفوذ، حوض الحياة، الوحدة المجالية، المساواة المجالية، الفوارق المجالية.

### 3 مقدمة

يحتاج جميع السكان المنتشرين على صفحة المجال الجغرافي إلى توفر مرافق التجارة والخدمات لتلبية احتياجاتهم المتزايدة في مختلف ميادين الحياة اليومية. ونظرا لاستحالة نشر هذه المرافق بنفس الطريقة التي يتوزع بها السكان بحيث يجدها كل ساكن في مكان إقامته أيا كان يوجد هذا الأخير. تولت المراكز العمرانية باختلاف مستوياتها القيام بهذه المهمة، وبالتالي أصبح لها دورا هاما في رسم معالم الهيكلية المجالية، حيث ينتج عن طريقة توزيعها في المجال حركة تنقل للسكان بحثا عن السلع والخدمات التي توفرها لهم. ونظرا لهذا الدور المهم يمكن الاستفادة منها وجعلها وسيلة لتحقيق المساواة المجالية. إن الحصول على السلع والخدمات، من أهم أوجه الحياة اليومية للسكان الذين يقيمون في التجمعات التي تنتمي إلى قاعدة الهرم الحضري التي هي لبنة أساسية للشبكة الحضرية في الجزائر. ولتشخيص وتحليل الطريقة التي يحصلون بها على هذه النوع من الحاجات بشكل جيد، بغية الاستفادة من ذلك في التخطيط لتنميتها المستدامة. فإن أحواض الحياة التي تحدد على أساس الديناميكية المجالية والوظيفية، التي تنشأ عن التنقلات اليومية لهؤلاء السكان باتجاه المدن الصغرى والمتوسطة، هي الوحدة المجالية التي تستطيع تحقيق هذا الهدف. ولتسليط الضوء عليها، وإمكانية الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة، اخترنا تجمعات ولاية سطيف. وقد وقع اختيارنا على هذه الولاية، لأنها تأوي حجما سكانيا كبيرا جدا، يتوزع على 202 تجمعاً، من بينها فقط 15 تجمعاً تنتمي إلى فئة الحضر. وهي كذلك ولاية ريفية بالدرجة الأولى. وبالإضافة إلى هذا وذاك فإن ولاية سطيف كما يراه العديد من المختصين في التهيئة العمرانية بالجزائر ولاية التجمعات الصغرى بامتياز. وعليه، فإن التساؤل عن الطريقة التي تخدم بها المراكز العمرانية لهذه الولاية سكانها، تكتسي في ظل المعطيات السابقة أهمية كبيرة.

### 4 ماذا نعني بحوض الحياة وكيف يتم تحديده؟

#### 4.1 تعريف حوض الحياة

حوض الحياة أو أحواض الحياة بصيغة الجمع، هي نوع من أقاليم المدن الوظيفية. وهي أصغر وحدة مجالية يستطيع بداخلها سكان الريف الحصول على السلع والخدمات الأساسية التي

يحتاجون لها بصفة يومية. لهذا تسمى أيضا بأحواض الخدمة. وهي تحدد من خلال قائمة بسيطة تحتوي على 41 مرفقا تجاريا وخدميا. يمكن تصنيفها إلى أربعة فئات هي: محلات التجزئة، الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، الخدمات الحرفية وبعض المهن الحرة، الخدمات العامة أو الجماعية (تقصد بها مقر البلدية، الدرك، الحماية المدنية، الشرطة، مقر الدائرة... إلخ) وأخيرا بعض المرافق المكملة للفئات السابقة. ولتحديدها يتم رسم مجالات النفوذ لمراكز الخدمات التكميلية (هي مدن ذات مستوى تجهيز جيد، تمارس بواسطة ما تملكه من مرافق تنتمي إلى فئة الخدمات التكميلية قوة جذب على الأقل على بلدية أخرى (تعرف أيضا على أنها البلدية التي لديها تسعة مرافق من بين 16 مرفق التي تتميز بها هذه الفئة)). من خلال جاذبيتها للمجال المحيط بها بواسطة ما تملكه من تجهيزات تنتمي للقائمة السالفة الذكر. تخلق هذه الأحواض في قاعدة هرم المراكز ديناميكية مجالية خاصة تندرج ضمن الديناميكية العامة للمجال، وتنظم أساسا حول مراكز البلدات الريفية (bourg) والمدن الصغرى والمتوسطة أحيانا. إن قيمة أحواض الحياة تكمن في الدور الوظيفي الذي تؤديه. حيث تنتج عنها كيانات مجالية أساسها التجانس. في توفير الخدمات في كل حوض. وبالتالي فإنها تقسم مجال الولاية يسمح بملاحظة ظواهر اجتماعية-اقتصادية في مستوى جغرافي دقيق ومتجانس. وهي تتألف من الحيز الجغرافي الذي يضم سكان المنطقة المبعثرة (la zone éparse)، سكان القرى والتجمعات الثانوية ومراكز البلديات الريفية. هذه الكيانات التي هي من الناحية الاجتماعية مسرحة للروابط الأسرية المبنية على وجود العائلات التي يلتقي بعضها ببعض الآخر، لأن أحواض الحياة ليست مجرد تجمع مساكن. ولا يوجد الحوض بمفرده وإنما ينشأ حول قطب، ينسب إليه ويسمى باسمهم الممكن صياغة المقال باللغات الفرنسية، العربية أو الإنجليزية.

## 4.2 مميزات أحواض الحياة

أحواض الحياة هي بؤرة الحياة اليومية لسكانها. وتتميز هذه الأحواض بمجموعة من المميزات التي تجعلها أكثر واقعية ومنطقية لتحقيق المساواة المجالية لأنها تعبر عن: مجال متجانس جغرافيا، اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا. ويترجم هذا التجانس بشكل احتياجات متجانسة لتوفر السلع والخدمات، نظرا لتجانس الشروط التي تؤدي إلى ظهور هذه الاحتياجات.

تحتوي على أقطاب للخدمات التكميلية التي هي حلقة وصل، من جهة، بين التنظيم المحلي العمودي الذي مراكزه العمرانية تملك مستوى عالي من التجهيز، ومن جهة أخرى، التنظيم المحلي الأفقي الذي مراكزه العمرانية تفتقر للعديد من المرافق ولا تستطيع أن تضمن لبعضها النجاح الاقتصادي والاستمرارية. وهي بهذا تؤدي دورها الطبيعي، لأن مسؤولية توفير الخدمات المحلية في أي مكان، لا تتولاها جهة واحدة فقط وإنما هي موزعة بين جميع مستويات الهرم الحضري، بغية الارتقاء بمستوى أداء الخدمات. تحتوى أحواض الحياة على روابط مجالية ناشئة عن التفاعل

اليومي لسكانها مع التوزيع المجالي للخدمات، وفي ظل الأداء الميداني للمعايير الاقتصادية والاجتماعية في قاعدة الهرم الحضري في بلادنا. يصبح من الصعب فصل المدن الصغرى والمتوسطة أحيانا عن المناطق الريفية المحيطة بها. فهي بهذا تجسد التضامن بين مختلف تجمعات الحوض. أحواض الحياة، هي حلقة مجالية دقيقة لتحليل خريطة توزيع الخدمات في المجال القاعدي. أحواض الحياة هي كذلك مستوى مناسب لمعالجة المشاكل البيئية التي كثر الكلام عنها خلال الآونة الأخيرة، لأن المستوى المحلي هو أفضل مستوى لمعالجة هذه المشاكل بطريقة جدية عن طريق تدخل أشخاص يعيشون مع الطبيعة ويعرفون التعامل معها.

### 4.3 منهجية تحديد أحواض الحياة

لتحديد ورسم أحواض الحياة، أتبعنا الأسلوب الذي اعتمده المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية خلال سنة 1998، حيث استعمال طريقة تعتمد على معالجة المعطيات الميدانية للتدفقات ببرنامج معلوماتي للوصول إلى تحديد هذه الأحواض. بواسطة دراسة العلاقات الناتجة عن عملية الجرد البلدي، الذي هو بمثابة تحقيق ميداني مع السلطات المحلية، يتم خلاله ملء الاستمارة الخاصة بالاستفسار عن وجود 41 مرفقا من عددها في مركز بلدية ما. وفي حالة عدم توفر المرفق فإن السؤال الذي يطرح حينها يخص تحديد المركز العمراني الذي يلجأ إليه سكان هذه البلدية لاقتناء حاجاتهم التي لا يوفرها لهم مركز بلدية إقامتهم. ثم يتم التركيز بعد جمع المعطيات على دراسة التدفقات، التي تتم معالجتها بالبرنامج المذكور سابقا، حيث تدون النتائج في ملفات خاصة بذلك على شكل مصفوفة تدفقات، ومنها يمكن الحصول على العلاقات التي تربط بلدية ما بمجموعة من البلديات الأخرى، وكذلك معرفة حجم تلك التدفقات الناتجة عن هذه العلاقات.

## 5 موقع وخصائص مجال الدراسة

### 5.1 الموقع والمساحة

في إقليم الشرق الجزائري، بين ثلاثة وحدات طبوغرافية، تقع ولاية سطيف. التي تحتل كما هو مبين في الخريطة الموالية موقعا انتقاليا، يربط من الشمال إلى الجنوب، كل من: سلسلة الأطلس التلي، منطقة السهول العليا الشرقية والأطلس الصحراوي. ويعتبر إقليم الولاية التي تتربع على مساحة تقدر بـ 6549 كم<sup>2</sup> نموذجا مثاليا لنطاق السهول العليا. يحد الولاية من الشمال كل من ولايتي جيجل وبجاية، ومن الشرق ولاية ميلة، ومن الغرب ولاية برج بوعريريج، أما من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي فتحدها على التوالي ولايتي باتنة ومسيلة.

الشكل رقم (01). الموقع الجغرافي لولاية سطيف



- توفير العناوين الكاملة لاتتماءات الباحثين، بالإضافة للبريد الإلكتروني لكل باحث.

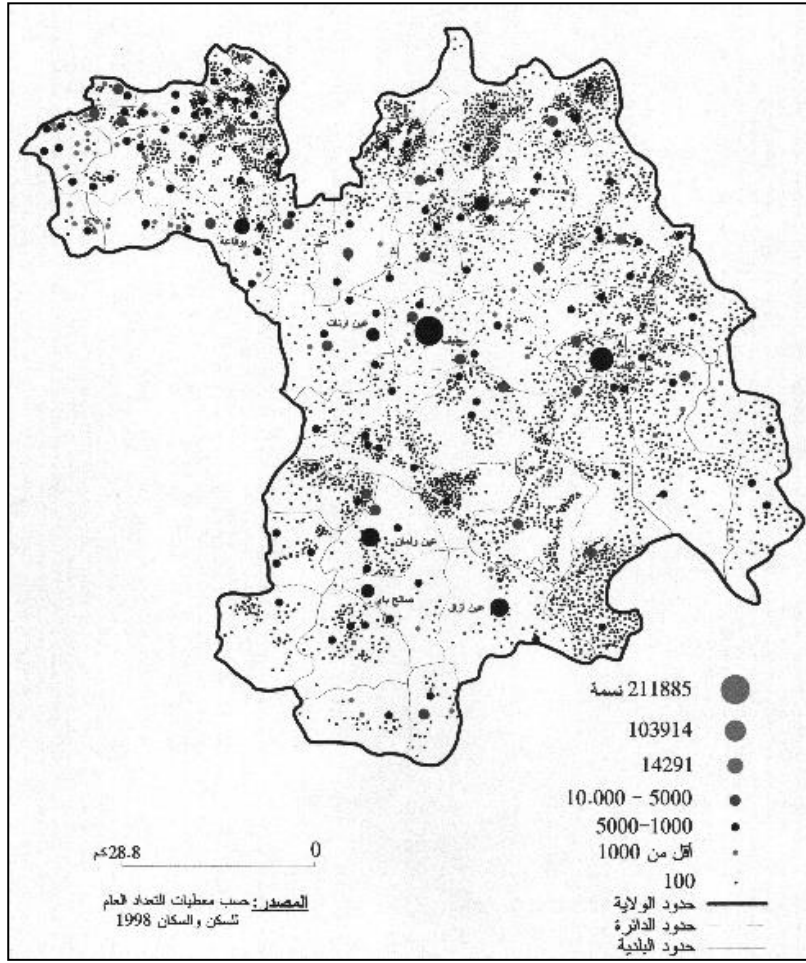
#### 5.4 المكونة البشرية

لقد تحطت الولاية عتبة المليون نسمة منذ سنة 1987، لتصبح بذلك الوحيدة بعد عاصمة البلاد التي تسجل مبكرا هذا الحجم الكبير من السكان، الذين ارتفع عددهم ليصل إلى 1.311.413 نسمة مع حلول تعداد 1998م، أي بزيادة قدرت بـ310.729 نسمة خلال 11 سنة، قدر خلالها معدل النمو بـ 2.49%. وهو مرتفع نسبيا مقارنة بالمعدل الوطني الذي قدر بـ 2.28%. أما خلال تعداد 2008 فإن نتائجه تشير إلى أن عدد سكان الولاية قد بلغ 1.496.150 نسمة، أي بزيادة قدرها 184737 نسمة، وبمعدل نمو قدره بـ 1.32%. وهو أقل بقليل من معدل النمو الوطني الذي قدر بـ 1.63%. وبالتالي فإن الولاية ساءرت خلال الفترة الأخيرة الاتجاه العام نحو خفض معدلات النمو. وذلك كما هو معلوم نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد عموما.

#### 5.5 توزيع السكان

يبدو، وبشكل واضح، من خلال خريطة التوزيع النقطي سيطرة الظاهرة الريفية التي يمثل سكانها نسبة 60.31% على كامل تراب الولاية، وذلك بالرغم من اتجاه بعض مراكزها نحو النمو الحضري الذي تعيشه جميع المدن الجزائرية وخصوصا ولاية سطيف. يحتل هؤلاء الريفيين أكثر من 90% من المساحة، ولا يتوزعون عليها بشكل منتظم لكنه لا يحتوي عموما على تباينات شديدة الوضوح، ما عدا ذلك التباين الذي يفصل بين المناطق الشمالية الغربية ذات الطابع الجبلي، وباقي المناطق الأخرى. ومن خلال نفس الخريطة نلاحظ أن نقاط التجمع في وحدة المساحة تكثرت بالمناطق الشمالية الغربية حيث تقدر بحوالي 14 تجمعا لكل 10 كم<sup>2</sup>، كما ترتفع بها الكثافة السكانية التي تتراوح ما بين 197.30 ن/كم<sup>2</sup> في جبال البيان و336.36 ن/كم<sup>2</sup> في جبال بني ورتيلان و ماوكلان، ويمثل هنا السكان الريفيين المتجمعين في المراكز الريفية والتجمعات الثانوية معا أعلى نسب التجمع السكاني، التي بلغت على التوالي 79.65%، و74.59% و63.72% في كل من جبال البيان، بني ورتيلان و ماوكلان و بوعداس، والملفت للانتباه بهذه المناطق، هو ارتفاع عدد سكان الريف الذين يسكنون في التجمعات الثانوية بالنسبة لمجموع سكان المنطقة أو البلدية، حيث قدرت نسبهم حسب الترتيب السابق للمناطق بـ 54.24%، و43.02%، و40.82% في حين تنخفض هذه النسبة إلى حدود 8.39%، و27.15%، و27.97% و31.47% في كل من جبال بابور، جبال وتلال جميلة و عموشة منطقة السهول العليا وجبال الحضنة.

## الشكل رقم (02). التوزيع الجغرافي لسكان ولاية سطيف



لذا تكون المساكن على العموم في هذه الجبال، موزعة في كل بلدية على مركز ريفي وعدة تجمعات ثانوية قريبة جدا من بعضها البعض، تأوي في بعض الأحيان ما يزيد عن 97.80% من السكان، كما هو الحال في بلديتي بني ورتيلان وبني موحلي، مع وجود بعض الاختلافات ما بين البلديات. إذ تنخفض النسبة إلى 30.50% في بلدية ماوكلان، لتصل إلى حوالي 52.72% في بلدية تالة إيفاسن، أما في باقي البلديات فهي لا تقل عن 63%. تملك كل واحدة من هذه البلديات ما بين 3 إلى 10 تجمعات ثانوية يقطنها من 5/3 إلى 5/4 من إجمالي سكان البلدية. ويرجع هذا التوزيع للانتماء الاجتماعي لهذه المنطقة التي هي بمثابة امتداد لمنطقة القبائل. إضافة إلى وعورة التضاريس مما يجعل السكان يتجمعون إما بشكل قرى في قمم الجبال أو في مناطق المسطحات (LES REPLATS).

أما السهول العليا فهي منطقة عامرة عموما بسكان الحضر، كما أنها المكان الأكثر تركزا للسكان عموما، فهي تأوي أزيد من 60% من إجمالي سكان الولاية. لكن رغم احتوائها على عدة مراكز حضرية هامة جدا (سطيف، العلمة عين آرنات وقجال) فإنها تأوي في نفس الوقت عددا كبيرا من

سكان الريف، الذين بلغ عددهم 423091 نسمة، وهم يمثلون ما يعادل 46.48% من إجمالي سكان المنطقة، و46.95% من سكان الريف في الولاية. ينتشر بعضهم في مراكز البلديات الريفية وتجمعاتها الثانوية، التي يتراوح عددها ما بين صفر تجمع ثانوي في بلدية بلاعة، و05 تجمعات كأقصى حد في كل من بلديتي أولاد صابر وعين أرناط، أما البقية، فتعيش في المناطق المبعثرة للبلديات الحضرية والريفية على حد سواء.

أما في منطقة جبال الحضنة وكذا أقدامها التي هي مستويات للحدورات فإنها تحتوى على حوالي 7.52% من إجمالي سكان الريف في الولاية، في حين لا يشكل بها سكان الحضر سوى نسبة ضئيلة جدا، حيث يغلب عليها الطابع الريفي شأنها في ذلك شأن المناطق الشمالية الشرقية والغربية، لأن سكان الريف يمثلون نسبة 81.79% من إجمالي سكانها. ويتوزعون في عدد قليل من المراكز والتجمعات الثانوية الريفية، التي بلغ متوسط نسبة التجمع فيها بالمراكز 36.37%، أما بالتجمعات الثانوية فقدر المتوسط بـ 31.47%، وبالتالي فإن نسبة التجمع الخام بلغت 73.11%. أما نسبة الريفيين في المناطق المبعثرة فهي تعادل 31.47% من إجمالي سكان المنطقة. وعليه، فإن نمط السكن الريفي المبعثر هو الغالب هنا، لذا يقل عدد نقاط التجمع ويزداد التباعد فيما بينها ليصل إلى أكثر من 15 كم في حين لا يتجاوز من 1 إلى 3 كم بالمناطق الشمالية الغربية، ويتراوح ما بين 3 إلى 7 كم بالمناطق الشمالية الشرقية.

## 5.6 الشبكة الحضرية ومستوى تجهيز التجمعات

تتكون الشبكة الحضرية للولاية حسب الديوان الوطني للإحصاء من 202 تجمعا، من بينها 15 تجمعا تنتمي إلى فئة الحضر. وبحكم التقسيم الإداري الساري المفعول منذ سنة 1984، يؤدي 60 تجمعا، إداريا، وظيفة مركزا بلدية في حين ينتمي 142 تجمعا لفئة التجمعات ثانويا. بالاعتماد على طريقة زيف ZIPF لدراسة وقياس العلاقة بين الرتبة والحجم لمختلف مراكز منطقة الدراسة خلال تعداد 1998. وبعد رسم المنحنى، وبمقارنة خط هذا المنحنى بخط المنحنى النظري تمكنا من رصد الخصائص التالية

- أحجام التجمعات ومراتبها وخصوصا التي يتراوح عدد سكانها ما بين (800-5000) تتوزع توزيعا خطيا يقترب كثيرا من التوزيع المثالي
- أحجام التجمعات الأقل من 800 نسمة ومراتبها تتعدد بقدر كبير جدا عن التوزيع المثالي.
- أحجام المدن ومراتبها بدءا من المرتبة الثالثة إلى غاية المرتبة 25 تقع تحت منحنى التوزيع المثالي لكن درجة التباعد عنه تكون أكبر في مقدمة هذه الفئة (1 - 13) عن مؤخرتها (14-25).
- أحجام التجمعات ومراتبها في مقدمة الترتيب (المرتبة الأولى والثانية) تقع بعيدة فوق منحنى التوزيع المثالي. مما يوحي لنا بوجود ظاهرة السيادة للمدينة الأولى أو الثانية..



- تتأكد سيادة المدينة الأولى عاصمة الولاية على مجالها الولائي لأن عدد سكانها يساوي أكثر من ضعف عدد سكان المدينة الثانية .
- إن اتساع الفارق بين مدينة العلمة في المرتبة الثانية وعين آزال في المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى قلة عدد المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين (25.000-50.000) من شأنه أن يعزل في المرتبة الثانية مدينة العلمة التي احتلت المرتبة الـ29 على المستوى الوطني. كما يتلخص الانتماء الوظيفي لتجمعات الولاية في أربع فئات تنتمي إلى ثلاثة أنواع من المدن هي:
- فئة المدن الجهوية: (210.00-245.000) لا ينتمي إلى هذه الفئة سوى مدينة سطيف.
- فئة المدن المتوسطة (80.000-108.000) لا تنتمي إلى هذه الفئة سوى مدينة العلمة التي تمثل حالة مثالية للمدن المتوسطة الكاملة النضج والتي تتأهب مستقبلا لأن تنتقل إلى فئة المدن الكبرى.
- فئة المدن الصغرى الهامة (ما بين 35.000-41.000) بالنسبة لمدينة عين ولمان. وما بين (7.800-31.000) بالنسبة لكل من مدن عين آزال، بوقاعة، عين كبيرة، عين آرنات، صالح باي، وعموشة، لوريسية وحمام قرقور. علما أن مراكز الثلاث مدن الأخيرة من هذه المجموعة تنتمي إلى الحدود الدنيا لهذه الفئة (حمام قرقور 8272، لوريسية 8714، عموشة 10251). وبالتالي فهي أقرب للتجمعات الانتقالية منها إلى المدن الصغرى.
- فئة المراكز الانتقالية: تتكون هذه الفئة من 38 تجمعا يتراوح عدد سكانها ما بين (3500-7800). وهي تتألف من فئتين فرعيتين هما فئة البلديات (5500-7800) التي بلغ عددها 15 بلدة هي على التوالي: جميلة، بئر العرش، حامة، عين لطريق، تالة إيفاسن، بني موحلي، شوك لكدادة، قجال. تتكون هذه الفئة من 11 مركزا بلديا من بينها 04 مراكز حضرية (جميلة، عين لحجر، عين عباسية وبني فودة) إضافة إلى أربع أهم تجمعات ثانوية (سامعي، ذراع الميعاد، عين الطريق وشوك لكدادة).
- أما التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين (3500-5500) أو القرى الكبرى فقدر عددها بـ23 تجمعا، من بينها 17 مركزا بلديا و 06 تجمعات ثانوية هي على التوالي (مهدية، فرماتو، عين طويلا عفريت، أولاد عمارة والحدره) التي تقع على التوالي في بلديات (عين آرنات، سطيف، عين كبيرة، صالح باي، بوسلام وبني حسين).
- أما مراكز البلديات فإنها تنتشر كما هو موضح في الجدول التالي في عدة أنحاء من الولاية.
- أما التجمعات التي يتراوح عدد سكانها أقل من 3500 نسمة فبلغ عددها 119 تجمعا، جميعها ينتمي إلى فئة المراكز الريفية. من بينها 64 قرية عدد سكانها يتراوح ما بين (1400-3500) و55 مشقة

كبيرة عدد سكانها يتراوح ما بين (800-1400). و34مشتة صغيرة هي أشبه بالسكن المبعثر، عدد سكانها يتراوح ما بين (137-800). يجب ترقيم الأجزاء على النحو التالي: 1، 2 (ومن بعد 1.1، 1.1.1، 2.1.1)، 2.1، إلخ.

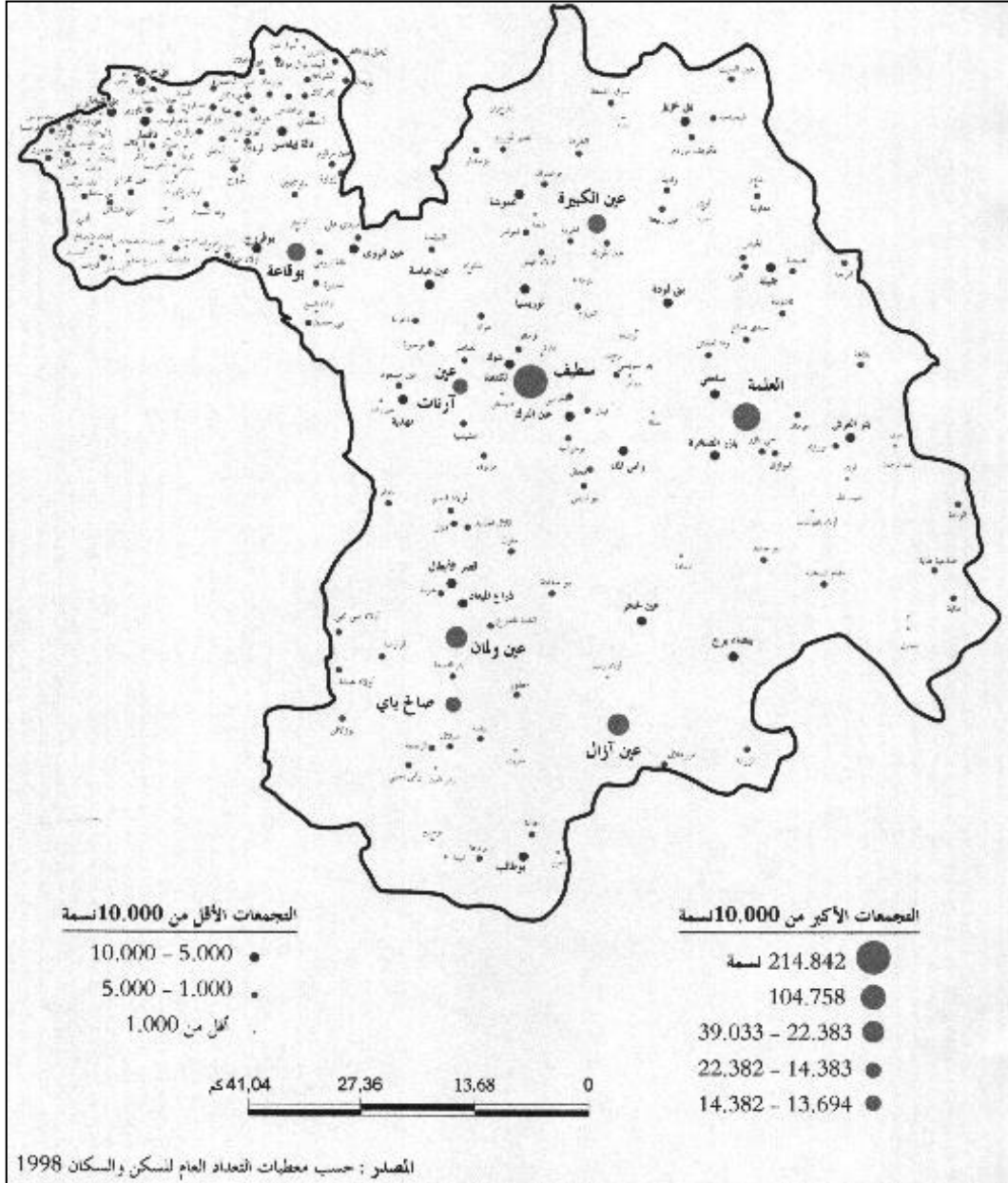
## 6 المدن في المجال

يوجي التوزيع الجغرافي لمدن الولاية بسب القرب الشديد بين مدينتي العلمة وسطيف إلى جود محور حضري يتركز من خلاله التحضر في منتصف الولاية. ومن المفيد جدا أن نشير أن هذا التركز يتم وسط مجال ريفي. وعليه فإن كل من الوسطين الريفي والحضري يتعايشان معا في هذه المنطقة. التي تحتوي أيضا على مدن الفئات الأخرى حيث تقع بها ثالث و رابع مدينة هما من أهم المدن الصغرى في الولاية. وبالتالي فإنها تزيدان من تركيز الظاهرة الحضرية في منطقة السهول العليا عموما وفي وسطها خصوصا. أما في جزئها الجنوبي فإن مدينتي عين ولما وعين آزال تمثلان أكبر التجمعات الحضرية. إن وقوع المدينة الصغيرة التي تليها مباشرة في الترتيب (بوقاعة) في منطقة جبال البيبان أين تشكل أكبر تجمع حضري في الناحية الشمالية الغربية بالقرب من مدينة حمام قرقور، التي تنتمي إلى الحدود الدنيا لفئة المدن الصغرى ينشأ عنها محورا آخر أقل تحضرا يخترق المجال الريفي الفقير والمعزول ذو التضاريس الجبلية الوعرة.

تدعم المدن الصغرى الأقل حجما من مدينة عين ولما عموما هيكل الشبكة الحضرية التي رسمت مدن الفئتين السابقتين معاملة الأساسية. ولكنها لا تغير رغم الأهمية التي تولى لها وفقا لمنطق أحواض الحياة من الاتجاه العام لتركز الظاهرة الحضرية. بالإضافة إلى المراكز السابقة تدعم الشبكة الحضرية في الولاية مجموعة من المراكز الصغيرة تقع في المنطقة الانتقالية بين التنظيمين المجاليين الحضري والريفي. تضم 38تجمعا تتكون من البلدات والقرى الكبيرة التي بحكم عددها وطريقة انتشارها وقربها من العالم الريفي باستطاعتها المساهمة في خدمته وتوصيل السلع والخدمات إليه. كما أنها مؤهلة لأن تكون بعض أقطابه الثانوية.

أخيرا تساهم مجموعة أخيرة تتألف من 119تجمعا تختلف فيما بينها حسب عدد سكانها اختلافا كبيرا، في تكملة المعالم الأخيرة لتوزيع التجمعات في هذه الولاية. وبحكم عددها الكبير وتوزيعها الذي لم يستثنى أي منطقة من المناطق وكذا ترسخها في العالم الريفي التي هي جزء منه. فإنها مؤهلة لأن تلعب حسب الطريقة التي تنتشر بها دورا هاما في رسم الخصوصيات المجالية لأحواض الحياة والحالة التي من الممكن أن تكون عليها.

## الشكل رقم (03). توزيع التجمعات العمرانية في اقليم ولاية سطيف



### 7 تراتب التجمعات حسب عدد المرافق

تنتظم تجمعات الولاية وظيفيا بشكل هرم، يتألف من 202 مركز موزعة على سبعة مستويات تختلف فيما بينها حسب قدرتها على توفير عدد معين من الخدمات للسكان المقيمين بها. حيث يتشكل المستويين الأول والثاني من 107 مشنة صغيرة أو كبيرة، جميعها يعجز عن توفير العديد من الخدمات لسكانه. وبالتالي فإنهم مضطرون للتنقل من أجلها يوميا بعيدا عن أماكن إقامتهم باتجاه مراكز البلديات التي ينتمون إليها أو مراكز البلديات الأخرى.

## الجدول رقم (01).ولاية سطيف : مستوى التجمعات حسب عدد المرافق

المستوى	عدد المرافق	المستوى مقارنة مع قطب حوض الحياة	التجمعات التي تنتمي له
الأول	3-0	أقل من قطب حوض الحياة	72 تجمع ثانوي
الثاني	5-4	أقل من قطب حوض الحياة	35 تجمع ثانوي
الثالث	14-6	أقل من أو يساوي قطب حوض الحياة	37 مركز بلدية و 35 تجمع الثانوي
الرابع	32-15	أفضل من أو يساوي أحيانا قطب حوض الحياة	12 مركز بلدية
الخامس	46-33	أفضل من قطب حوض الحياة	08 مراكز بلدية
السادس	56-47	أفضل بكثير من قطب حوض الحياة	عين ولمان و العلمة
السابع	أكثر من 56	مرافق جد متخصصة تجعل تجمعات هذه المستوى تخرج من دائرة قطب حوض الحياة	سطيف

أما المستوى الثالث، فإنه يتكون من 72 تجمعا، تستطيع أن تقدم خدمات تساوي تقريبا الخدمات التي تقدمها الأقطاب الرئيسية والثانوية لأحواض الحياة. أما المستوى الرابع فإن تجمعاته أفضل نوعا ما من هذه الأقطاب، وبالتالي فإنها مؤهلة مبدئيا لأن تلعب هذا الدور القيادي. نظرا لأن عدد مرافقها يتراوح ما بين 15 و32 مرفقا. ويضم المستوى الرابع 12 مركزا بلديا. تتوزع جغرافيا في كل من منطقة الجبال الشمالية، منطقة السهول العليا، جبال جميلة وتلال عموشة.

تستطيع تجمعات المستوى الخامس توفير عدد كبير من الخدمات يتراوح ما بين 33 و46 مرفقا، وهي بذلك قادرة على أداء الدور الوظيفي لقطب حوض الخدمة بكل سهولة. ويتألف هذا المستوى من 08 تجمعا تنتمي جميعا إلى فئة الحضر. أما المستوى السادس فإنه يتكون من مدينتين هما على التوالي العلمة وعين ولمان، إذ تتميز الخدمات التي يمكن الحصول عليها فيهما. حيث تملك كل واحدة منهما ما بين 47 و56 نوع من الخدمات، وبالتالي فإنه يمكن اعتبارهما بمثابة أقطاب مثالية.

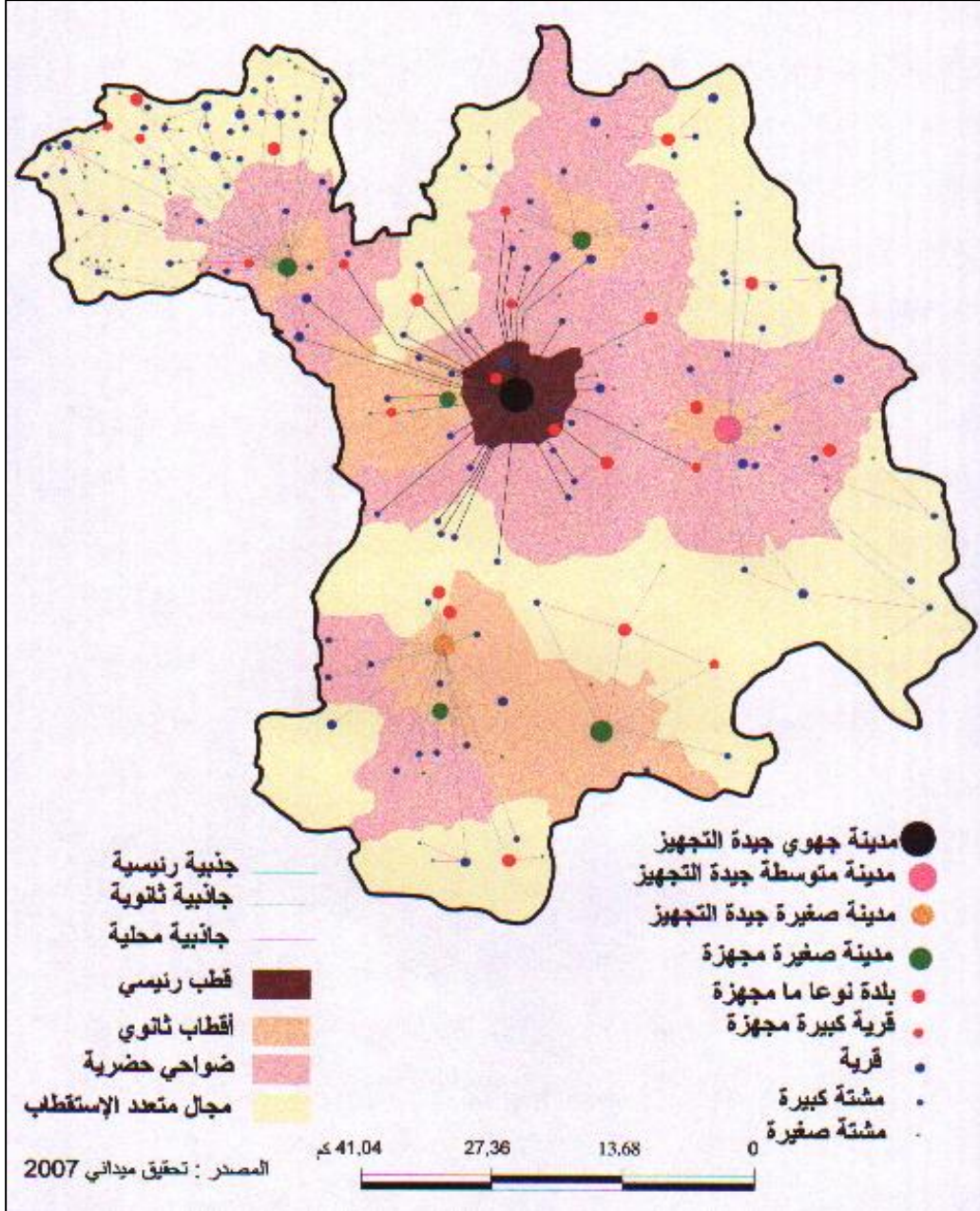
في الأخير تحتل مدينة سطيف بمفردها المستوى السابع، لكن الخدمات التي تقدمها هذا المدينة بقدر ما هي مهمة ومتخصصة بقدر ما تقل العلاقة التي تربطها بمفهوم حوض الحياة كمستوى للتنظيم المجالي يستند أساسا للطريقة التي يتم بها الحصول على الخدمات الأساسية فقط.

### 8 حوض الحياة والتنظيم المجالي للمنطقة

يهدف الحصول على تقسيم جغرافي يتناسب مع دراسة شروط الحياة اليومية، قمنا بالبحث عن أصغر وحدة مجالية يتحصل بداخلها السكان على أهم الخدمات التي يكون اللجوء إليها بصفة يومية، بالاعتماد على قائمة تتكون من 44 مرفقا تجاريا وخدميا. حيث قمنا بعملية استقصائية مست عينة

مكونة من 6000 استمارة وزعت على 60 إكالية بمعدل 100 استمارة لكل إكالية. وبعد إجراء عملية الفرز وحساب عدد السكان المستقرين ثم حساب التدفقات والارتباطات، ثم ترتيب هذه الأخيرة، استطعنا حسب ما هو موضح في خريطة أحواض الحياة الناشئة تعيين الأقطاب الرئيسية والثانوية والتجمعات التابعة لها.

الشكل رقم (04). توزيع أنماط مجالات الاستقطاب داخل إقليم ولاية سطيف



## 9 الخلاصة

تمثل هذه الدراسة محاولة منهجية لوضع الأسس الأولى لمقاربة مجالية باستعمال أحواض الحياة، في دراسة توزيع الخدمات والتجارة على المستوى القاعدي للهيكلة الحضرية، ولقد إتضح لنا جليا

مثل ما أكدته الطريقة المستعملة أن بعض التجمعات تشكل وحدة مجالية مشتركة، جوهرها العلاقات الوظيفية الناشئة عن طلب سكانها للخدمات الأساسية، التي يكون الإقبال عليها يوميا. حيث ينجذب سكان جميع البلديات بالدرجة الأولى نحو مدينة سطيف، التي تنتمي لفئة المدن الجهوية، نظرا لأنها القطب الذي يهيمن على جميع نسب الارتباط بين البلديات ويتوفر على خدمات لا يمكن الحصول عليها في باقي البلديات الأخرى، التي نظرا لقلّة مرافقها وانعدامها أحيانا تظل تابعة لهذا القطب، الذي هو بمثابة وسيلة لتحقيق التسلسل الوظيفي للشبكة الحضرية عند هذا المستوى بحكم قربها من تجمعات البلديات التابعة له.

إن اللجوء إلى مدن العلمة، عين ولمان، عين آزال، بوقاعة وعين كبيرة يكون بالنسبة لسكان البلديات التابعة لها في أغلب الحالات عندما تعجز هذه الأخيرة عن توفير رغبات سكانها. لذا يكون الاتجاه نحو هذه المدن باعتبارها أقطاب ثانوية قريبة وقادرة على تحقيق رغبات المنتقلين إليها. وبالتالي فإنها بمثابة الخيار الأول الذي تتجه نحو التدفقات اليومية التي يكون التردد عليها في هذه الحالة أكثر من تلك التي تتوفر في القطب الرئيسي. أما البلديات والتجمعات الأخرى فإنها تكتفي بتوفير الخدمات الجوارية فقط لسكانها. ولذلك فإنها ترسم مجالا متعدد الاستقطاب.

في الأخير، فإن هذا النوع من التنظيم يدل على وجود علاقة وثيقة بين المجالات التي يتألف منها حوض الحياة وسكانه الذين ينتشرون في المستويات الدنيا للهرم الحضري، وأولئك الذين ينتمون إلى المجال الريفي. لأن حاجتهم للخدمات الأساسية التي تشبع رغباتهم اليومية تجعلهم يتعاملون يوميا مع هذا المجال الذي يشعرون نحوه بالانتماء الحقيقي كونه يستوعب تدفقاتهم ويتفاعلون معه.

وهذا ما يدفعنا في نهاية هذه المحاولة أن ندعو لتبني أحواض الحياة، كوسيلة لتوزيع الخدمات وتجديد التحليل المجالي في المستوى القاعدي للهرم الحضري. بالإضافة لاستعمالها كوسيلة مساعدة لتحقيق العدالة المجالية في ظل أهداف التنمية المستدامة باعتبارها قادرة على تعريفنا بالحاجيات والنقائص الفعلية لشبكة الخدمات من جهة ولتوزيع الطلب عليها من جهة أخرى.

### المراجع العربية

- التيجاني بشير محمد (2002)، مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 143ص.
- كايد عثمان أبو صبحه، (2002) جغرافيا المدن، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان- الأردن، 2002، 430ص.
- عدنان رشيد حبيب ومجموعة من أساتذة معهد علوم الأرض بجامعة قسنطينة، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري - دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة.

- عطوي على (2002)، جغرافية المدن، الجزء الأول والثاني والثالث، منشورات دار النهضة العربية، بيروت.
- مدينة العلة التحولات الجارية وتأثيراتها على المجال، (2002). مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية.
- دور التجهيزات والخدمات في التنظيم المجالي حالة ولاية سطيف، (2000). مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية،
- مدينة سطيف، التنظيم المجالي وأفاق التوسع لعام 2005، (1992). مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية،
- ولاية سطيف محاولة وضع تقسيم وظيفي للمجال، (2003) مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية

### المراجع الأجنبية

- SEDJARI (1999), Aménagement du territoire et développement durable, quelles intermédiations ? , édition Harmatan – GRET, 325p.
- D. NOIN, Le nouvel espace français, collection Cursus, série Géographie, 2ème édition, Armand colin, 241p.
- J-B. CHARRIER (2002), Ville et campagne, collection U, série géographie, édition Masson Armand colin.
- J. BEAUJEU-GARNIER et G. CHABOT (1963), traité de géographie urbaine, édition Armand Colin, paris 5ème, 493p.
- G. PAILLOTIN (2002), les campagnes et leurs villes, éditions Eyrolles
- E. MAURET (1974), Pour un équilibre des villes et des campagnes, collection aspect de l'urbanisme, Dunod, paris, 242p
- M. COTE (1996), L'Algérie espace et société, collection U, série géographie, édition Masson Armand colin, 253p.
- M. DAHMANI (1984), Planification et aménagement du territoire, office des publications universitaires, Alger, 276p.
- M. COTE (1986), « la petite ville et sa place dans le développement Algérien », petite villes et villes moyennes dans le monde arabe, URBAMA, 16-17,